

أنتى خلال لقائه الصحافيين البرلمانيين في استراحته بمنطقة كبد على دور الإعلام في التعامل مع التطورات السياسية وحرصه على استقرار الأوضاع

الجبري: اللجنة المالية البرلمانية لاتزال في انتظار رأي الحكومة

حول علاوة الأولاد والمجلس لن يقف ضد تحسين ظروف المواطنين

مثل هذه الخطوة التي تدر الأموال على الدولة بعد تحويل السكني الى تجاري».

وكشف النائب الجبري عن دراسته لاقتراح بقانون يقضي بإنشاء مدينة طبية متكاملة بتكلفة تبلغ 2 مليار دينار، معرباً عن أمه في أن يحظى بالدعم النيابي الكافي للمساهمة في تطوير الخدمات الصحية المتردية والحد من معاناة المواطنين، مشيراً الى ان هذا القانون يتيح للقطاع الخاص المساهمة في هذه المدينة وتطوير القطاع الصحي، كما يتيح للمواطن حق الانتخاب في سهم الشركة المقترحة. على صعيد سحب الاتفاقية الأمنية الخليجية، قال الجبري أننا ضد كل ما يخالف دستور الكويت، مشيراً الى وجود لغط حول بعض بنود الاتفاقية رغم الضمانة في المادة الأولى، مؤكداً في الوقت ذاته ان احالة الموضوع الى لجنة الخبراء الدستوريين خطوة في الاتجاه الصحيح.

وحول سحب السفراء الخليجيين من قطر، شدد الجبري على ضرورة التماسك الخليجي، معرباً عن ثقته في دور الدبلوماسية الكويتية بقيادة صاحب السمو الامير في راب الصدح الخليجي وأن تتم حلحلة سوء التفاهم الحالي، مؤكداً ان صاحب السمو الامير سيكون له دور ايجابي في حل هذه الخلافات نظراً لحكمة سموه المعتادة، ورفض الجبري التهكيات بانهباءر مجلس التعاون لدول الخليج العربية «اذ لا يمكن ان ينهار هذا البيت الخليجي خصوصاً ان الشعوب الخليجية متماسكة على الدوام»، وأشار الجبري الى الآمال الملقاة على عاتق القمة العربية في التوصل الى قرار من شأنه اذابة الجليد بين الدول الأشقاء.

ورداً على سؤال حول التهكيات بحل مجلس الأمة الحالي، قال الجبري: المجلس يقوم بدوره على أكمل وجه، ويبقى الحل حقا دستوريا لصاحب السمو الأمير.

في المرحلة المقبلة، على صعيد المشكلة الإسكانية، لفت الجبري الى ان هذا الملف يعتبر من أبرز اولويات السلطتين وكذلك المواطنين ولاسيما مع زيادة عدد الطلبات الإسكانية، الأمر الذي دفع الى عقد مؤتمر اسكاني برعاية كريمة من صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد، مؤكداً رفع وثيقة بكل ما طرح في المؤتمر وتقديمها الى الحكومة، ونأمل في اسراع الخطى لحلحلة هذه القضية المهمة عبر اقرار قوانين قابلة للتطبيق وقادرة على التعامل مع الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، خصوصاً مع الطلبات الإسكانية التي تقدر سنويا بعشرة آلاف طلب.

وأوضح الجبري أن اللجنة الإسكانية البرلمانية تدرس حالياً قانون هيئة المدن الإسكانية الذي يمكن ان يعالج ضعف الامكانيات المالية الحكومية وينتج المجال امام مشاركة فاعلة للقطاع الخاص والشركات المحلية والخارجية، وشدد على أننا مع اي تشريع او قانون يقدم حلاً جذرياً وغير تقليدي للازمة الإسكانية. وعن اسباب الاستعجال بتوقيع صفقة شراء وتأجير الطائرات، بين الجبري: «لا يهمنا ان نطلق الاتهامات جزافاً خصوصاً ان هناك لجنة لتقصي الحقائق ولدينا وزير مسؤول عن هذا الموضوع»، وأضاف ان المعلومات التي يمتلكها تؤكد سلامة الصفقة فيما كانت المشكلة تكمن في الطائرات الهندية الست وبالتالي لا يجوز تعطيل الموضوع وبالإمكان متابعته مع الوزير المختص واتخاذ الاجراءات الدستورية المناسبة خصوصاً ان تعطيل الصفقة ليس من مصلحة الكويت او تحديث اسطول المؤسسة المتهاكك. وتطرق الجبري الى اوضاع الدائرة الانتخابية الثالثة، خصوصاً منطقة خيطان بقوله: «لدينا مقترحات عدة منها تمثين بعض القطع السكنية في منطقة خيطان وغيرها من المناطق التي تتطلب

تعدّل الدستور لزيادة اعضاء المجلس الى 70 نائباً، قال الجبري ان الدستور الكويتي من أفضل الدساتير خصوصاً ان المشروع فتح باب التعديلات للمزيد من الحريات، ورغم انني احد الموقعين على هذا المقترح الا انه ومع التطورات السياسية الحالية اعتقد ان تأجيله سيكون افضل وأمل الشجاعة على سحب في شأن آخر، طرح الجبري دعوة الى تنوع مصادر الدخل لعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية دون غيرها، معرباً عن أمه في ان يرى هذا المقترح النور



محمد الجبري يتحدث للصحافيين

من اجل اقراره وتضمن اعاده تأمل اقرارها من اجل مصلحة المواطن والا تؤثر على الميزانية العامة للدولة. وعن رأيه في زيادة الرواتب للموظفين الكويتيين، اوضح الجبري ان الجميع يعلم مدى التفاوت الواضح في الرواتب وننتظر رؤية وتصور ديوان الخدمة المدنية التي نأمل ان تحقق العدالة والمساواة بين مختلف الشرائح وبقسا للمؤهل والخبرة.

وفيما يتعلق بخصوصية مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، قال الجبري ان هذا القانون وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلت

الاجار، وغيرهما، والتي نأمل اقرارها من اجل مصلحة المواطن والا تؤثر على الميزانية العامة للدولة. وعن رأيه في زيادة الرواتب للموظفين الكويتيين، اوضح الجبري ان الجميع يعلم مدى التفاوت الواضح في الرواتب وننتظر رؤية وتصور ديوان الخدمة المدنية التي نأمل ان تحقق العدالة والمساواة بين مختلف الشرائح وبقسا للمؤهل والخبرة.

وفيما يتعلق بخصوصية مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، قال الجبري ان هذا القانون وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلت

الاجار، وغيرهما، والتي نأمل اقرارها من اجل مصلحة المواطن والا تؤثر على الميزانية العامة للدولة. وعن رأيه في زيادة الرواتب للموظفين الكويتيين، اوضح الجبري ان الجميع يعلم مدى التفاوت الواضح في الرواتب وننتظر رؤية وتصور ديوان الخدمة المدنية التي نأمل ان تحقق العدالة والمساواة بين مختلف الشرائح وبقسا للمؤهل والخبرة.

وفيما يتعلق بخصوصية مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، قال الجبري ان هذا القانون وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلت



محمد الجبري متوسلاً بعض الزملاء

علاء الجليل

أنتى النائب محمد الجبري على دور الإعلام الكويتي في التعامل مع التطورات السياسية والاقتصادية، مشيراً الى ان ما لمس من أداء الصحافيين يؤكد مدى الحرص على استقرار الأوضاع، كان ذلك اثناء لقائه بالصحافيين البرلمانيين في استراحته في منطقة كبد مساء الخميس الماضي.

ورداً على سؤال حول الموقف الحكومي من زيادة علاوة الأولاد اوضح الجبري ان اللجنة المالية البرلمانية ما زالت في انتظار الرأي الحكومي الذي وعدت به مؤكداً في الوقت ذاته ان اللجنة والمجلس لن يقفوا ضد كل ما من شأنه تحسين الظروف الحياتية والمعيشية للمواطنين.

وأضاف الجبري ان الحكومة ابدت تحفظاً على قانون زيادة علاوة الأولاد الا اننا نرى ان هذا الموضوع مستحق ولاسيما مع ارتفاع الاسعار ونحن مستثمرون في مطالبتنا به وسننظر البدائل الحكومية حتى نصل الى ما يحقق مصلحة الوطن.

وحول العلاقة بين السلطتين، قال الجبري اننا حريصون على استمرار التوافق بين السلطتين ولا نريد احداث شد او شجن الاجواء حتى يستفيد المواطن، مشيراً الى حالة التوافق التي حدثت في ملف القرض الإسكاني، ونتطلع الى تحقيق ذلك في ملف علاوة الأولاد، مؤكداً انه بإمكان المجلس التصويت وحسم الأمر في موضوع الزيادة بالصيغة التي قدمها النواب، لكننا لا نعتقد انها ستحقق الفائدة المرجوة وبالتالي نحن ندرس البدائل كافة ونأمل في توافق السلطتين.

وأعرب النائب الجبري عن ثقته في ان يستجيب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الى حسم موضوع زيادة الأولاد وغيرها من المقترحات التي ينتظرها المواطن ومنها علاوة العسكريين، بدل

على ثقة بسرعة استجابة سمو رئيس الوزراء للمطالب الخاصة بزيادة العسكريين وبدل الإيجار وعلاوة الأولاد حريصون على استمرار حالة التوافق بين السلطتين لتحقيق الفائدة للمواطنين

نأمل أن تتحقق العدالة والمساواة في تصور ديوان الخدمة المدنية حول زيادة الرواتب

اللجنة المالية شارفت على الانتهاء من إنجاز تعديلات الـ «B.O.T» ويتوقع إعلانها خلال 3 أسابيع

لدينا اقتراح لإنشاء مدينة طبية متكاملة بتكلفة 2 مليار دينار

علاء الجليل

أنتى النائب محمد الجبري على دور الإعلام الكويتي في التعامل مع التطورات السياسية والاقتصادية، مشيراً الى ان ما لمس من أداء الصحافيين يؤكد مدى الحرص على استقرار الأوضاع، كان ذلك اثناء لقائه بالصحافيين البرلمانيين في استراحته في منطقة كبد مساء الخميس الماضي.

ورداً على سؤال حول الموقف الحكومي من زيادة علاوة الأولاد اوضح الجبري ان اللجنة المالية البرلمانية ما زالت في انتظار الرأي الحكومي الذي وعدت به مؤكداً في الوقت ذاته ان اللجنة والمجلس لن يقفوا ضد كل ما من شأنه تحسين الظروف الحياتية والمعيشية للمواطنين.

وأضاف الجبري اننا حريصون على استمرار التوافق بين السلطتين ولا نريد احداث شد او شجن الاجواء حتى يستفيد المواطن، مشيراً الى حالة التوافق التي حدثت في ملف القرض الإسكاني، ونتطلع الى تحقيق ذلك في ملف علاوة الأولاد، مؤكداً انه بإمكان المجلس التصويت وحسم الأمر في موضوع الزيادة بالصيغة التي قدمها النواب، لكننا لا نعتقد انها ستحقق الفائدة المرجوة وبالتالي نحن ندرس البدائل كافة ونأمل في توافق السلطتين.

وأعرب النائب الجبري عن ثقته في ان يستجيب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الى حسم موضوع زيادة الأولاد وغيرها من المقترحات التي ينتظرها المواطن ومنها علاوة العسكريين، بدل



محمد الجبري متوسلاً ضيوفه



النائب محمد الجبري في لحظة تذكارية مع المحررين والمصورين البرلمانيين في استراحته في كبد

تقارير ديوان المحاسبة تؤكد استمرار هدر الملايين دون رقيب

العازمي: رائحة تجاوزات «الأوفست» تزكم الأنوف واستمرارها دون محاسبة خطأ

منه دون ضوابط، وما حدث ان الشركة ارجعت الأموال بعد خصم العامل المضاعف دون ان تطلبه الأوفست، أي أن هناك مبلغاً حوالي 5 ملايين دينار أخذته هذه الشركة دون وجه حق، ولم نعرف حتى الآن ماذا حدث لاسترداد هذا المبلغ الكبير؟ وهل هناك اجراءات اتخذت من قبل المسؤولين أم لا؟ وطالب العازمي وزير المالية بضرورة التحرك بشكل فعلي لمحاسبة المتجاوزين في الشركة وتوضيح الحقائق في التجاوزات المذكورة في تقرير ديوان المحاسبة، وتقديم المتسببين فيها إلى النيابة العامة، مؤكداً ان

لدرجة استغلال عقولنا دون تحقيق أي هدف من أهداف هذه البرامج، وأن من استفاد فعلياً هم «وكلاء الشركات» والمتجاوزون. وتسائل عن نتائج التحقيق في المخالفات التي أوردها ديوان المحاسبة وما حققته فيه لجنة حماية المال العام في المجلس المبطل الأول ولم تكلّم فيه، ومنها على سبيل المثال عقد إحدى الشركات في مناقصة لأحد المشاريع وصل إلى 99 مليون دينار، وقد اعتمد البرنامج اعطاء الشركات خصماً يصل الى 5٪ من قيمة مشاركتها بالمشروع، وهو خصم يمنح لجميع المستفيدين

إن من يأتي محاولاً الإصلاح داخل الشركة تتم معاقبته بالفصل والحرمان من الوظيفة حتى لا يفضح التجاوزات التي يقوم بها الوكلاء داخل الشركة. ولفت إلى أن البرنامج قائم على نقل التكنولوجيا وخلق الفرص الوظيفية للكويتيين ووضع برامج تدريبية للموظفين الكويتيين، مستفسراً عما تم عمله في هذا الاتجاه، وما الذي قدمه البرنامج للكويتيين، مبيّناً أنه بالبحث والتحري تبين بالفعل أن القائمين على البرنامج لم يتوقفوا عند حد استباحة المال العام وإنما تجاوزوا

تعمية البلد ورعاية المبدعين وانشاء الجامعات وبناء الانسان بملابنه الضخمة، مستغنياً من ان ما حدث طوال الفترة الماضية هو هدر لهذه الملايين عبر مجالس الإدارة المتعاقبة دون تحقيق أي إنجاز ملموس، ودون الوصول الى هدف واحد من الذي أسست من أجله شركة «الأوفست».

وأوضح أن الجميع استبشّر خيراً بمجلس الإدارة الحالي للشركة عندما تم تعيينه، إلا أنه وبمرور الوقت تبين أنه لم يستطع الخروج من مستنقع الفساد الذي وقع فيه من سبقوه، بل

تعمية البلد ورعاية المبدعين وانشاء الجامعات وبناء الانسان بملابنه الضخمة، مستغنياً من ان ما حدث طوال الفترة الماضية هو هدر لهذه الملايين عبر مجالس الإدارة المتعاقبة دون تحقيق أي إنجاز ملموس، ودون الوصول الى هدف واحد من الذي أسست من أجله شركة «الأوفست».

وأوضح أن الجميع استبشّر خيراً بمجلس الإدارة الحالي للشركة عندما تم تعيينه، إلا أنه وبمرور الوقت تبين أنه لم يستطع الخروج من مستنقع الفساد الذي وقع فيه من سبقوه، بل

تعمية البلد ورعاية المبدعين وانشاء الجامعات وبناء الانسان بملابنه الضخمة، مستغنياً من ان ما حدث طوال الفترة الماضية هو هدر لهذه الملايين عبر مجالس الإدارة المتعاقبة دون تحقيق أي إنجاز ملموس، ودون الوصول الى هدف واحد من الذي أسست من أجله شركة «الأوفست».

وأوضح أن الجميع استبشّر خيراً بمجلس الإدارة الحالي للشركة عندما تم تعيينه، إلا أنه وبمرور الوقت تبين أنه لم يستطع الخروج من مستنقع الفساد الذي وقع فيه من سبقوه، بل

أكد النائب حمدان العازمي استمرار التلاعب والمخالفات الإدارية والمالية في شركة «الأوفست» رغم الشكاوى المتعددة التي أرسلت إلى إدارتها العليا إلا أن هذه الشكاوى لم تجد أنصافاً من المسؤولين، بل ازداد التلاعب والقرارات التعسفية في الفترة الأخيرة، حتى أصبحت رائحة المخالفات داخل الشركة تزكم الأنوف نتيجة الكم الهائل من التجاوزات والاعتداء على المال العام فيها.

وقال العازمي في تصريح صحافي إن ديوان المحاسبة استمر في إصدار التقارير التي تدين الشركة

أكد النائب حمدان العازمي استمرار التلاعب والمخالفات الإدارية والمالية في شركة «الأوفست» رغم الشكاوى المتعددة التي أرسلت إلى إدارتها العليا إلا أن هذه الشكاوى لم تجد أنصافاً من المسؤولين، بل ازداد التلاعب والقرارات التعسفية في الفترة الأخيرة، حتى أصبحت رائحة المخالفات داخل الشركة تزكم الأنوف نتيجة الكم الهائل من التجاوزات والاعتداء على المال العام فيها.

وقال العازمي في تصريح صحافي إن ديوان المحاسبة استمر في إصدار التقارير التي تدين الشركة



حمدان العازمي